حكومة العدالة والتنمية ومستقبل الأقليات وأزمة الهوية في ظل تركيا المعاصرة

أ.دنـــــــــي إيمـــــان
أستاذة محاضرة بكلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة العربي التبسي – تبسة-

Abstrect :

The study shows and deals with changes in Turkey's policies towards minorities ، in the last few years and especially after the arrival of the justic and development party to power in Turkey in November 2002، and the policies and strategies wich followed by justic and development goverment ،to address and eliminate the identity crisis ، and the impact of these policies ، and finally the future of minorities in Turkey،

This study poses a principal question :does the justic and development goverment succed in the realization of the Turkish model of the coexistence civilizations .

مقدمة:

تعتبر مسألة الأقليات من أبرز القضايا المطروحة في العديد من الدراسات الاجتماعية عموماً ، والدراسات السياسية خصوصاً ، حيث أصبحت هذه المسألة تطرح بقوة على مستوى الحياة السياسية والدولية في عالمنا المعاصر ، نظراً لما تثيره من إشكاليات ونقاشات ، ليس فقط على الجانب العملي فحسب وإنما حتى على المستوى المفاهيمي ، ويرجع ذلك إلى صعوبة تحديد مفهوم موحد للأقلية.

وقد شهد عالم ما بعد نهاية الحرب الباردة تحولات عميقة على مستوى الفواعل وبنية النظام الدولي ، وقد أفرز هذا التحول بروز أقليات على اختلاف أنواعها كأحد أهم الفواعل في الساحة الدولية.

وتعتبر القضايا المتعلقة بالهوية على رأس المعضلات الأساسية التي واجهت الدولة التركية الحديثة منذ نشأتها وظلت تواجهها العثمانية مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين من أهم العوامل التي أثرت في تكوين هوية الدولة التركية المعاصرة.

وقد ساهمت عوامل متعددة من بينها الجغرافيا والإرث التاريخي والمبادئ القومية والعلمانية التي تتبناها الدولة ، وعلاقة الدين بالدولة ، والأقليات العرقية والدينية الموجودة فيها ، في تكوين الهوية الثقافية والسياسية لها ، فوجود تركيا على الخط الفاصل بين آسيا وأوروبا من الناحية الجيو-سياسية لها منحها فرصة لعب أكثر من دور ثقافي وسياسي ، ولكن في المقابل حملها أعباء ومسؤوليات تتأرجح بين الهويات الأوروبية والآسيوية والشرق أوسطية.

وقد سارت الدولة التركية الحديثة منذ تأسيسها بإرادة أتاتورك على منهجين متوازيين ، الأول : العلمانية المتشددة ، والثاني : القومية التركية ، و بناءاً على المنهجية التي تحولت فيما بعد إلى عقيدة سياسية دعيت بالكمالية ، عاشت تركيا مراحل تجريد من عناصر الثقافة الإسلامية والتحررية في كافة المستويات ، كما صبغت الدولة بصبغة قومية واضحة ، ونتيجة لذلك فقد ظهرت ردود أفعال من الاتجاهات الإسلامية والتحررية ومن القوميات الأخرى مثل : الأكراد ، والأرمن من أجل إثبات وجودها ، وما تزال الدولة التركية تعيش حتى وقتنا الحاضر االديناميكيات الناتجة الشد والجذب بين سياسة الدولة العلمانية / القومية والخصائص الثقافية للمجتمع التركي.

ولكن منذ فوز حزب العدالة والتنمية بالانتخابات عام **2002** ، فقد شهدت تركيا عملية تغيير دستوري وقانوني ، كما أنها شهدت تطورا نسبياً فيما يتعلق بالحريات وتفهماً اكبر فيما يخص المسألة الكردية والأرمينية والعلوية.

وعليه نطرح التساؤل التالي:

هل ستنجح حكومة العدالة والتنمية في احتواء معضلة الأقليات التي طالما عانت منها تركيا؟ خصوصاً في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية الراهنة؟

1.**مفهوم الأقليات**:

يعتبر مفهوم الأقليات من المفاهيم التي اختلف بشأن تعريفها ، الأمر الذي توقف في كثير من الأحيان على انتماء الكاتب الذي يقدم طرحاً للمفهوم حسب خلفيته الفكرية والحضارية ، أو كان يرجع في أحيان أخرى إلى إختلاف نطاق المنظمة المعنية بحقوق الأقليات وما إذا كانت إقليمية أو محلية[1].

وبما أن مصطلح الأقلية يعرف في تعريفه جدلاً واختلافاً كبيرين بين الدارسين والباحثين، فقد شكل ذلك صعوبة في التوصل إلى تحديد تعريف دقيق له، إذ لا يوجد تعريف شامل للأقلية يحظى بالقبول عموما[2].

حتى أن بعض الدارسين عبر عن هذه الصعوبة مثل **بلاسرو**(Plasseraud)، الذي كتب أن« كلمة أقليات تعد من بين الكلمات الحقائب، لما لها من مدلول واسع، حتى أنه في الأوساط الجامعية فإن تعريفات الباحثين للأقليات تختلف كثيرا في مضامينها و معانيها[3]

وقدم الأستاذ **فرانشيسكو كوبوتورتي** (Francesco Capotorti) تعريف للأقلية سنة **1979**، حيث تضمن مايلي: « مجموعة تمثل أقلية عددية مع باقي سكان الدولة، يوجدون في وضعية غير مسيطرة أعضاؤها هم من مواطني تلك الدولة ويتمتعون من الناحية العرقية، الدينية، اللغوية بخصائص مختلفة عن تلك التي يحملها باقي السكان، و يظهرون ولو بصفة ضمنية شعورا بالتضامن اتجاه الاحتفاظ بثقافتهم تقاليدهم ودينهم أو لغتهم»[4]

يستعمل مفهوم الأقليات عادة عندما يتعلق الأمر بفئة من المجتمع تتميز بخصائص ومميزات خاصة بها ، وتعرف الأقليات بأنها : " ... مجموعة من سكان قطر أو إقليم أو دولة ما تخالف الأغلبية في الانتماء العرقي، أو اللغوي أو الديني، دون أن يعني ذلك بالضرورة موقف سياسيا و طبقيا متميزاً [5] وقد اعتمد الدارسون لموضوع الأقليات على ثلاث اتجاهات رئيسية في تحديد مفهومها ، وقدموا عدة تعاريف وفق تلك الاتجاهات ، وهي:

1.1.1.الاتجاه الأول : أنصار معيار العدد

ويركز أنصار هذا الاتجاه في تعريفهم للأقلية على معيار العدد ، ومن أشهر التعريفات التي قدمها أنصار هذا الاتجاه: "الأقلية هي مجموعة من السكان لديهم عادة جنسية الدولة ، غير أنهم يعيشون بذاتيتهم ويختلفون عن غالبية المواطنين في الجنس ، اللغة ، العقيدة ، الثقافة ، التاريخ والعادات "[5].

1.1.2.الاتجاه الثاني: الأقلية كل جماعة عرقية مستضعفة

يركز أنصار هذا الاتجاه في تعريفاتهم لجماعة الأقلية على معيار الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي لهذه الجماعة ، إذ تعد الأقلية لديهم كل جماعة عرقية مستضعفة أو مقهورة من الناحية السياسية ولا تتمتع بحقوقها من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية وذلك بغض النظر عن عدد أفراد الجماعة ، حتى ولو كانوا يمثلون أغلبية عددية إزاء ما عداهم من أفراد مجتمعهم.

ومن أمثلة التعريفات التي يقدمها أنصار هذا الاتجاه : " الأقلية هي مجموعة من الأشخاص في دولة ليست لها السيطرة أو الهيمنة ، تتمتع بجنسية الدولة إلا أنها تختلف من حيث الجنس أو الديانة أو اللغة عن باقي الشعب ، وتصبوا إلى حماية ثقافتها وتقاليدها ولغتها الخاصة "[6].

1.1.3.الاتجاه الثالث: الأقلية هي الجماعة العرقية الأقل عددا والأدنى موقعاً

يمثل هذا الاتجاه المشتغلين بالدراسات القانونية ، وهم يذهبون في تعريفهم للأقلية إلى الجمع بين معيار العدد ومعيار الوضع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي ، ومن بين ما قدمه أمصار هذا الاتجاه من تعريفات للأقلية مايلي: " الأقلية هي مجموعة من مواطني الدولة تختلف عن أغلبية الرعايا من حيث الجنس أو الدين أو اللغة أو الثقافة ، وغير مسيطرة أو مهيمنة وتشعر بالاضطهاد مستهدفة حماية القانون الدولي لها "[7].

1.4.تعريف الموسوعة البريطانية الجديدة للأقلية:

الأقلية : " هي مجموعة متمايزة ثقافيا أو إثنيا أو عرقيا ضمن مجتمع أكبر ، وهذا المصطلح عندما يستخدم لوصف هذه المجموعة يحمل داخل شبكة أكثر من الآثار السياسية والاجتماعية "[8].

1.5.تعريف اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان:

الأقلية : "هي جماعات متوطنة في المجتمع تتمتع بتقاليد خاصة وخصائص إثنية أو دينية أو لغوية معينة تختلف بشكل واضح عن تلك الموجودة لدى البقية من السكان في مجتمع ما وترغب في دوام المحافظة عليها "[9].

وعليه فالأقلية هي كل جماعة تعيش داخل الدولة وتحمل جنسيتها ولكنها تملك خصائص تميزها عن بقية السكان سواءاً كانت هذه الخصائص دينية أو إثنية أو عرقية أو ثقافية ، وتشعر هذه الجماعات بالاضطهاد وضياع حقوقها وتسعى للحفاظ على مكتسباتها.

2.**تصنيف الأقليات**:

الأقلية هي مجموعة من سكان الدولة تختلف عن الأغلبية في الانتماء الديني أو اللغوي أو العرقي أو الإثني وعلى هذا الأساس و غيرها من الخصائص والمميزات، صنفت الأقليات إلى عدة أنواع أهمها :

1.2الأقلية العرقية:

وقد عرفت على أنها : "مجموعة سكانية تختلف عن بقية السكان على أساس صفات بيولوجية كلون البشرة، أو لون العينين، الشعر أو طول القامة، فهذه الجماعة تشعر بأنها تنحدر من أصل أو عرق معين، ومن ثمة فإنها تتميز بما تملكه من خصائص طبيعية موروثة"[10]ومصطلح عرقية " **Ethnicity** "، مشتق من الكلمة الإغريقية،" **Ethnos** "، وتعني أناس أو قوم وتدل العرقية على الرمز أو الشعار والهوية للفرد، وهي عبارة عن التراث الثقافي الذي يرثه الفرد، من المجموعة العرقية التي ينتمي إليها، ويركز هذا التعريف على الانتماء أي الأصل، فهو العنصر الأساسي والعامل المهم والمحدد لكل التعريفات العرقية في العلوم الاجتماعية والسياسية[11] .

تنتشر هذه الأقليات العرقية في العديد من الدول فالمجتمع الأفغاني يتكون من ثمان جماعات عرقية سلالية، وهي "جماعة **البشتون** وتمثل الأغلبية وجماعة **الطاجيك** " وتمثل كبرى الأقليات، وينحدر أفرادها من أصول إيرانية و " الأوزبك "، وينحدرون من أسيا الوسطى، والقوقاز و "الهزارة " التي تنحدر من أصل "تتري مغولي" إضافة إلى " النورستاني و البلوتشي و القرجيز والتركمان[12] .

2.2- الأقلية الإثنية:

الجماعة الإثنية هي الجماعة التي تشترك في خصائص ثقافية معينة، مثل اللغة أو الدين وهي تختلف عن الجماعات الأخرى، التي تقوم على خصائص طبيعية غير قابلة

للتغيير وترتبط تلك الخصائص ارتباطا جوهريا بالقدرات أو الكفاءات الذهنية أو العقلية، وغيرها من القدرات العضوية التي يمكن تحديدها اجتماعيا على أساس ثقافي[13]،وكلمة إثنية مشتقة من أصل يوناني **Ethnos**، بمعنى شعب وأمة أو جنس وفي العصور الوسطى كان يطلق هذا اللفظ في اللغات الأوروبية على من هم ليسوا مسيحيين أو يهود ولكن في العصور الحديثة أصبح اللفظ يستخدم في العلوم الاجتماعية ليشير إلى أي جماعة بشرية يشترك أفرادها في العادات والتقاليد واللغة والدين وأي سمات أخرى مميزة بما في ذلك الأصل والملامح الفيزيائية و الجسمانية .

نستنتج من ذلك أن كلمة إثنية أشمل من العرق، وعلى هذا الأساس استبدلت اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات في دورتها الثالثة سنة 1950، مصطلح عرقية بمصطلح إثنية على اعتبار أن المصطلح أوسع في الإشارة إلى كل الخصائص البيولوجية والثقافية والتاريخية فالمصطلح الأول يقتصر على الخصائص الطبيعية المتأصلة في عرق معين .

3.2-الأقلية الدينية:

هي تلك الأقليات التي يكون أساس تواجدها الدين، حيث تعتبر الأقليات الدينية واحدة من أقدم الظواهر التي عرفتها البشرية، والتي تزامنت مع الديانات السماوية، مثل : الإسلام والمسيحية و اليهودية و كذلك المذاهب و الأفكار البشرية مثل البوذية والهندوسية .

والأقلية الدينية هي: "كل جماعة عرقية يمثل الدين المقوم الرئيسي لذاتيتها وتمايزها عن غيرها من الجماعات العرقية التي يتشاركها ذات المجتمع"[14] ، والملاحظ أنه من النادر أن توجد دولة في العالم متجانسة دينيا، لذا فإن الأقليات الدينية تتواجد في شتى أنحاء العالم، فلبنان على سبيل المثال يضم جماعة من المسلمين السنة وجماعة من الشيعة والدروز وجماعة المارون المسيحية وجماعة الروم الأرثوذكس، وفي مصر نجد المسلمين والأقباط وفي العراق نجد السنة والشيعة والمسيحيين هذا التنوع الديني في مجتمع واحد لا يكتسي أهمية سياسية داخلية كانت أو دولية إلا إذا ترتب علي وجودها صراع أو تنازع في مجالات القيم أو الثروة أو السلطة أو ظهرت معاناة نتيجة هيمنة وظلم الأكثرية .

4.2- الأقلية اللغوية:

الأقلية اللغوية هي : "تلك الجماعة أو الجماعات الفردية من سكان دولة ما، والتي تتكلم لغة أو لغات تختلف عن لغات الأغلبية وعادة ما تسمى هذه اللغة، والتي يجد المرء نفسه يتحدث بها مع أفراد عائلته منذ الولادة باللغة الأم، أي بمعنى اللغة الأصلية للفرد أو الجماعة حلال مراحل الحياة المختلفة أو بحكم الواقع اللغوي للجماعة" ، وتهدف هذه الجماعة إلى ترقية هذه اللغة أو إعلائها والعناية بها، وهذه الجماعات اللغوية أو الأقليات اللغوية تعيش بشكل طبيعي طالما احترمت خصوصيتها اللغوية، ورقيت في مجالات الحياة العديدة، كلغة للتعامل والتخاطب والتعليم، ولغة تواصل في الصحافة بأنواعها [15].

5.2- الأقلية القومية:

أصبح مفهوم الأقليات القومية يتداول خاصة في وسط المنظمات الدولية، بعد أن قام **"جي هيرود" (Guy Héraud)** بتعريف الأقليات القومية بأنها: ".. جماعة من الأفراد يعيشون في دول غير دولهم ويشعرون بالانتماء إلى أمة غير الأمة التي يعيشون فيها، والتي ينتمون إليها..."، كما هو الحال بالنسبة للألبان في مقدونيا والكوريين في الصين والسويديين في فنلندا والألمان في جنوب تيريول **(Sud-Tyrol)** وكذا الألمان المتواجدون في منطقة شلزويك الدانماركية والمجريين في فودينا الصربية وفي النمسا ورومانيا والألبان في كوسوفو وعليه تشعر تلك الأقليات بالغربة في تلك المناطق ومنه تحاول في البداية أن تطالب بالحكم الذاتي، وبعده الاندماج في الدول التي تشعر أنها تنتمي إليها[16].

كما أدى التطور الذي طرأ على حدود الدول إلى تواجدها، إما بضم أراضي وأقاليم إضافية لها تسكنها شعوب تنتمي إلى قوميات أخرى، أو بالقوة عن طريق اقتطاع أجزاء من الدولة وعادة ما تخضع هذه الأقليات بالضغط العنيف في الوقت الذي ترفض فيه الأقلية الذوبان في الدولة القومية الأكبر حيث أن الأقلية القومية تعد ذاتها دولة لها حقوقها مثل غيرها، وكذلك الحق في تقرير مصيرها [17].

3.عوامل ظهور الأقليات:

تختلف العوامل التي أدت إلى نشوء الأقليات وتطورها من أقلية إلى أخرى وتمركزت هذه العوامل أساساً في التالي:

1.3العامل الاقتصادي – الاجتماعي:

بداية من الثلاثينات ظهرت عوامل ساعدت على ظهور الأقليات منها عامل الهجرة الناتجة عن سوء الأوضاع الاقتصادية وتعرف هذه الهجرة بالهجرة الاقتصادية في دول الجنوب ، حيث تنقلت بعض الجماعات إلى خارج دولهم بحثاً عن الرزق ومع مرور الوقت أصبحت هذه الجماعات تشكل جماعات أقلية.

وعليه يمكن القول أن المهاجرين الذين قدموا في فترة ما من أجل كسب الأموال وتحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية في تلك الدول أصبحوا مواطنين يعملون على حماية مكتسباتهم الذاتية (اللغوية ، والثقافية) في الدول التي احتضنتها[18].

2.3.عامل السياسات الأمنية:

يعود بروز الأقليات أساساً إلى الاستعمار الذي حمل معه مجموعات بشرية إلى الدول التي احتلها بهدف تغيير البنية السكانية ، مثل تنقل الألزاستين إلى المجر أو كما فعلت الإمبراطورية المجرية النمساوية التي قامت بتهجير الصرب إلى أوكرانيا من أجل حماية حدودها من الجيش العثماني وقد نتج عن الحروب تقسيم أراضي الدول المنهزمة ، كما غيرت خريطة الحدود الشيء الذي نتج عنه تنقل الجماعات السكانية عبر الحدود مما مكنها من تكوين جماعة أقلية ، ومن بينها الأقلية الألمانية في النمسا ، كما أن هناك حالة أخرى متعلقة بالأقليات التي عانت من الاضطهاد السياسي أو الديني في مواطنها الأصلية الأمر الذي أدى بها إلى الفرار والتوزع في ديار الشتات ومن الأمثلة على ذلك نجد الفلسطينيين الموزعين على العديد من الدول[19].

4. الأقليات وأزمة الهوية في تركيا :

4.1-اليهود:

تشير تقديرات العام 1992 إلى أن عدد أعضاء الجالية اليهودية في تركيا لا يتجاوز الخمسة وعشرين ألفاً ومع ذلك، حظيت علاقتهم ، منذ نزوحهم من اسبانيا بعد العام

1492 إلى الدولة العثمانية، بمركز السلطة باهتمام المؤرخين والباحثين، ونُسب إليهم دورٌ بارز في العديد من المحطات التاريخية الفاصلة في التاريخ التركي الحديث، وأسهم تأسيس دولة إسرائيل عام **1948** ، في منح اليهود الأتراك قوة إضافية ، إلى قوتهم الاقتصادية والإعلامية ، ومع أن هذا الدور بقي كامناً وبعيداً عن الأضواء ، إلا أن بدء محادثات التسوية بين العرب وإسرائيل في مدريد خريف **1991**، وما كان سبقها من تقارب **فلسطيني – إسرائيلي** بعد الاعتراف الفلسطيني الضمني عام **1988** بوجود الكيان الصهيوني، كان مشجعاً ليهود تركيا للتخلي عن حذرهم، والخروج إلى دائرة النشاط العلني المستمر حتى الآن[20]. والأكثرية الساحقة من يهود الدولة العثمانية جاؤوا إليها من **اسبانيا** في العام **1492**، بعد سقوط الأندلس بيد الكاثوليك ، وتخيير محاكم التفتيش لهم بين اعتناق المسيحية أو المغادرة ، وفضلت فئة منهم تقارب المئة ألف أن تقصد الدولة العثمانية ، واسطنبول تحديداً، حيث شارك أفرادهم ، بفعالية، بحكم معرفتهم باللغات الأجنبية وخبرتهم في شؤون المال ، في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للدولة، كما استطاع البعض منهم الوصول إلى مراكز إدارية رفيعة المستوى وعاشوا على امتداد قرون في مناخ من التسامح والحرية ، خلاف ما كان عليه وضع اليهود في الدول الأوروبية الأخرى غير أن بدء ظهور دعوات يهودية ، منذ مطلع القرن السابع عشر، إلى العودة إلى "**أرض الميعاد**" كان بداية تراجع دور اليهود في الدولة ، مما ساعد على تعاظم النفوذ **الأرمني** داخل السلطنة.

ومع اشتداد النشاط الصهيوني للعودة إلى فلسطين ، من النصف الثاني من القرن التاسع عشر، قام اليهود الأتراك بدور بارز في حركة **الاتحاد والترقي** الهادفة إلى إسقاط نظام السلطنة ، وكان انهيار السلطنة ذاتها في نهاية الحرب العالمية الأولى ، شرطاً أساسياً لوضع **وعد بلفور** الإنكليزي لتأسيس وطن يهودي في فلسطين ، موضع التنفيذ وجاء إعلان الجمهورية في تركيا ، عام **1923**، لينعكس في جانب منه سلباً على كل الأقليات غير المسيحية ، الأرمنية واليونانية واليهودية ، ذلك أن ضريبة فُرضت لاحقاً على هذه الأقليات بمقدار عشرة في المئة على الفرد الواحد ، وتسبب ذلك في إفقار معظم أفراد هذه الأقليات واضطرارهم للهجرة إلى الخارج ، ومن هؤلاء اليهود بحيث لم يبق منهم

عشية تأسيس دولة إسرائيل سوى ثلاثين ألفاً ، بعدما كانوا عام **1927** حوالي الثمانين ألفاً.

ويُعتبر العام **1989**، محطة بارزة في مسيرة اليهود الأتراك، حين خرجوا بصورة كاملة إلى العلن من خلال تأسيس ما سمي بـ **"مركز الـ 500"** بمناسبة مرور خمسمئة سنة على خروجهم (عام **1492**) من اسبانيا وقدومهم إلى تركيا ، وقد شجّعهم على ذلك السياسة الانفتاحية التي انتهجها الزعيم التركي الراحل طورغوت اوزال ، ورغبته في توطيد علاقاته مع الولايات المتحدة الأميركية عن طريق كسب ودّ **اللوبي اليهودي** في أمريكا وبالتالي دعم اليهود الأتراك ، وقد ساعد المناخ الجديد على ازدياد الحضور اليهودي في تركيا ، ولا سيما في حقلي الاقتصاد والإعلام المكتوب والمرئي ، حيث تعود ملكية بعض الوسائل الإعلامية المؤثرة لأوساط يهودية ، فضلاً عن أن اليهود أنفسهم يصدرون باللغة التركية صحفاً ومجلات خاصة بهم أبرزها: صحيفة **"شالوم"** الأسبوعية.

4.2-العلويون:

يناهز عدد المسلمين في تركيا **99** في المئة من عدد السكان، فإن الطائفة العلوية تمثل حالة فريدة وملتبسة في علاقاتها بالنظام العلماني كما في علاقاتها بالأكثرية السنيّة ، ولا يصحّ أن نصنف الكتلة العلوية بالأقلية في ظل التقديرات التي تشير إلى أن عدد العلويين في تركيا يقارب العشرين مليوناً.

ويتوزع العلويون أساساً على ثلاثة أعراق : **العرب والأكراد والأتراك.**

ويُطلق على **العلويين العرب** اسم **النصيريين**، ويناهز عددهم الثلاثة مئة ألف نسمة يتواجد معظمهم في **لواء الاسكندرون** ، فيما يتوزع آخرون في **أضنة** (**30 ألفاً**) و**مرسين** (**12 ألفاً**)، إضافة إلى اسطنبول وأنقرة. لغتهم الأم العربية.

أما **العلويين الأكراد**، فيقدّر عددهم بحوالي **30 %**من مجموع **الأكراد** وحوالي خُمس العلويين ككل، أي حوالي أربعة ملايين نسمة ، يتواجدون في محافظات وسط وجنوب شرق الأناضول ، ولاسيما في **بينغول** ، **تونجيلي** ، **ارزنجان** ، **سيواس** ، **يوزغات** ، **ايلازيغ** ، **ملاطيا** ، **قهرمان مراش وقيصري وتشوروم** وفي محافظات أخرى ، لغة **العلويين الأكراد** هي **الكردية** ويتكلم قسم منهم **الزازائية**.

أما **العلويون الأتراك**، فيقطنون بصورة أساسية في بقع جغرافية متصلة ببعضها البعض تشكل الأناضول الداخلي، امتداداً إلى غربه ، مع تواجد قليل على ساحل البحر الأسود ، أما المحافظات التي يتواجدون فيها بكثافة فهي: **سيواس، طوقات، يوزغات، نيفشهر، تشوروم، أماسيا، قهرمان مراش وأرزنجان.**[21]

ويُطلق على **العلويين الأتراك** أسماء عدة منها: **العلويون، قيزيل باش (الرأس الأحمر)** كما يتلقبون بألقاب أخرى محلية تبعاً للمنطقة التي يقطنون فيها، وإذ لا يرِد مصطلح **علوي** في الإحصاءات الرسمية ، فإن التقديرات حول عددهم تتفاوت من مصدر إلى آخر ويرجح البعض أن يكون عددهم **10 – 14 مليوناً** ، فإن الرقم الأقرب إلى الدقة هو **18 – 20 مليوناً**، علماً أن العلويين أنفسهم يرفعون العدد إلى **25 مليوناً.**

-المعتقدات العلويَّة:

نظراً للاضطهاد الذي واجهه **العلويون** في تركيا على يد السلطات العثمانية ، بدءاً من مطلع القرن السادس عشر للميلاد، فإن المعلومات حول معتقداتهم اتسمت بالغموض والتشويش ، لكن من الثابت أن المتصوف الكبير **حاجي بكتاش** يحتلّ مكانة رئيسية في العقيدة العلوية ، حيث امتزج فكره عند قدومه إلى الأناضول بالفكر العلوي ولم يعد ممكناً الحديث عن العلوية دون **البكتاشية** ، ومع أن **العلوية** في تركيا تتقاطع بصورة مذهلة مع الفكر **الشيعي الاثني عشري** ، إلا أن الكتمان والتقية في ممارسة العبادات أنتجت لاحقاً نمطاً خاصاً من الطقوس الدينية لا يمت بصلة إلى العبادات المعروفة إسلامياً ، ويحتلّ **بيت الجمع** أو **بيت الاجتماع**، عند العلوية، مكانة الجامع عند المسلمين، ويقرؤون فيه عباداتهم.

-أثر تأسيس الجمهورية على المسألة العلوية:

ظهر **العلويون** في التاريخ السياسي للدولة العثمانية ، كمناصرين وأتباع للدولة **الصفوية** الشيعية في إيران، لذا ذهبوا ضحية الصراع **الصفوي – العثماني** في مطلع القرن السادس عشر للميلاد حيث اتهمهم السلطانان **بايزيد الثاني وسليم الأول** العثمانيين بالولاء **للصفويين**، وأعملا السيف فيهم عامي **1511 و 1513** مسيحية ، وتوارى **العلويون** منذ تلك الفترة عن الساحة وانطووا على أنفسهم ، إلى أن أعلن

مصطفى كمال اتاتورك حرب التحرير الوطنية بين عامي **1918 و 1923** والتي انتهت إلى رسم حدود تركيا كما هي عليها اليوم وإعلانها جمهورية.

وكان إعلان الجمهورية ، ثم ممارسات **مصطفى كمال** المناقضة للدين الإسلامي ، وصولاً إلى اعتماد العلمنة لأول مرة في تركيا ، موضع ترحيب وسرور وتأييد مطلق من جانب **العلويين الأتراك** الذين وجدوا في هذه الخطوات فرصة مهمة وذهبية للخروج إلى النور لأول مرة بعد أربعة قرون من الاضطهاد ، وهكذا أضحى **العلويون** الدعامة الأساسية للنظام الجمهوري العلماني في تركيا ، فلا عجب أن يرفع **العلويون** في جميع مناسباتهم إلى جانب **صورتي حاجي بكتاش والإمام علي بن أبي طالب** صورة **مصطفى كمال اتاتورك** أيضاً[22].

4.3-اليونانيون:

الطائفة الثالثة التي اعترفت بها معاهدة **لوزان** كأقلية. هي **الطائفة اليونانية** التي اكتسبت لذلك حق تأسيس مؤسسات خاصة بها من كنائس ومدارس ومطابع وإلى ذلك ، غير أن النزاعات المفتوحة بين كل من **اليونان وتركيا**، والتي تمتد عميقاً في التاريخ والجغرافيا والحضارة ، أعطت الوجود **اليوناني** في **تركيا** حساسية خاصة ، فتعرّض أحياناً تبعاً للتطورات السياسية بين **اليونان وتركيا**، إلى التضييق ، الأمر الذي دفع بالعديد من **اليونانيين الأتراك** إلى الهجرة إلى **اليونان ودول أوروبية أخرى**، بحيث يقدّر عدد من تبقى منهم في تركيا اليوم بين الخمسين والثمانين ألفاً، رغم أن هناك من يخفض هذا الرقم إلى عشرة آلاف فقط ، ويتوزع هؤلاء بغالبيتهم في **اسطنبول** ، مع وجود عدد قليل في **ازمير**، على ساحل **بحر إيجه** ، **وانقرة وطرابزون**.

وفي **اسطنبول** يقطن معظم **اليونانيين** في منطقة **غلطة** المطلة على الخليج ، وفي **باي اوغلو** المحاذية لها وفي **جزر الأمراء** ، **وبورغاز وبويوك أضنه وهيبلي** السياحية الأرستقراطية ، فضلاً عن وجود بضعة آلاف في جزر تركية مقابل الجزر اليونانية ، مثل **تشاناق قاله وغوكجيه أضة وبوزجا أضة**[23].

وما زال **اليونانيون** يقومون بدور مهم في الحركة التجارية في **اسطنبول** رغم تضاؤل أعدادهم في السنوات الأخيرة ، وينتمي **اليونانيون الأتراك** مذهبياً إلى **الكنيسة**

الأرثوذكسية التي مقرها الرئيسي في العالم كله في منطقة **فينير** في **اسطنبول** ، مع وجود أقلية صغيرة جداً تنتمي للكنيستين **الكاثوليكية والبروتستانتية**.

وقد تصاعدت في السنوات الأخيرة التجاذبات السياسية الحادة بين **انقرة وأثينا** حول وضعية **بطريركية فينير** ودورها في الحياة الدينية لأرثوذكس العالم ، وساعد على فتح صفحة هذه القضية، سقوط الشيوعية في الإتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية ، وعودة الأرثوذكسية بقوة إلى روسيا، واتهام تركيا لكل من اليونان وروسيا وبلغاريا وغيرهم بتشكيل حلف ديني أرثوذكسي يستهدف تطويق تركيا، ومحاولة اليونان تحويل الوضع القانوني لبطريركية اسطنبول بالنسبة للأرثوذكس في العالم إلى ما يشبه الوضع القانوني للفاتيكان في روما بالنسبة لكاثوليك العالم ، وما يعني ذلك بنظر الأتراك من إنشاء دولة داخل الدولة التركية ، وتزداد هذه الحساسية مع النزاع المستمر على الحدود الجغرافية بين تركيا واليونان في بحر ايجه وقبرص ، واتهام الأتراك المستمر لليونان بأنها تسعى دائماً إلى إضعاف تركيا وتقسيمها أملاً في استعادة المجد البيزنطي الذي انتهى مع فتح مدينة القسطنطينية (**اسطنبول**) على يد **السلطان محمد الفاتح** عام **1452**.

4.4-السريان والكلدان:

ومن الأقليات الدينية في تركيا، نجد كذلك مجموعة من **السريان** وهم **سوريون يدينون بالأرثوذكسية** ، ويقطنون تبعاً لذلك في مناطق قريبة من الحدود السورية ولا سيما في **ماردين، ونصيبين وميديات وسافور وقيلليت وايديل وديار بكر**، غير أن معظمهم هاجر إلى **اسطنبول** ، حيث يقدر عدد القاطنين منهم فيها حوالي العشرين ألفاً، كما أن أعداداً كبيرة منهم غادرت إلى أوروبا ، ويتحدث السريان الأتراك **اللغة السريانية**، ولهجات أخرى مشتقة من **اللغة الآرامية**.[24]

أما **الكلدان**، فيقارب عددهم العشرة آلاف نسمة ، يقطنون المناطق المحاذية للحدود السورية – العراقية في تركيا ولا سيما في **ماردين** (مدينتا ايديل وسيلوبي) وفي **حقّاري** (مدينتا اولوديري وبيت الشباب) وفي **سعرت** (مدينتا برفاري وشيرناك) ، كذلك يوجد

البعض منهم في **ديار بكر وميديات واسطنبول** ، يتحدثون اللغة **الكلدانية** ويتبعون **لبابا روما**، فيما توجد مطرانيتهم في اسطنبول وبطريركهم الأكبر في **الموصل** (العراق).

5.4-الأرمن:

يُعدُّ **الأرمن** من أقدم الشعوب التي سكنت مناطق القوقاز الجنوبية وشرق بلاد الأناضول، وعندما أسّس الأتراك العثمانيون دولتهم عام **1300 ميلادية**، انخرط **الأرمن** في الدولة الجديدة ، فكان لهم حضور قوي في مختلف المجالات ووصلوا إلى أعلى المناصب الإدارية ، غير أن النزاعات القومية التي هبت على السلطنة العثمانية منذ أوائل القرن التاسع عشر واشتدت في أواخره ومطلع القرن العشرين ، أفسدت العلاقة الجيدة تاريخياً بين الأرمن وقادة السلطنة ، وقد تجلت الأزمة الأرمينية عندما ظهرت مطالبات وخارجية تتعلق بحقوق الأعراق والأديان الأخرى في الدولة بعد ظهور النزاعات القومية في أواخر عهد الدولة العثمانية ، كما يدعي الأرمن بأنهم تعرضوا لمذابح تطهير عرقي في نهاية الدولة العثمانية ، (يقدّرها الأرمن بمليون ونصف المليون، فيما ينفي الأتراك جملةً وتفصيلاً حدوثها من الأساس) في أواخر القرن التاسع عشر وفي العام **1915** ، وقد أدت هذه الأحداث إلى حدوث موجة نزوح شاملة للأرمن من شرق تركيا إلى الدول المجاورة ولا سيما إلى لبنان وسوريا ، غير أن اتفاقية **لوزان 1923 اعترفت للأرمن** ، كما لليهود اليونانيين، **بصفة وضع الأقلية** ، وحقها في افتتاح مدارس خاصة بها وحماية أملاكها وحرية التعبير والنشر باللغة الأرمينية وكذلك الحرية الدينية ، ففي معاهدة لوزان التي وضعت الخطوط العريضة لشكل الجمهورية التركية ، تم التركيز على ضرورة الاعتراف لحقوق الأقليات غير المسلمة في تركيا[25].

وكان من جراء تفريغ الأناضول الشرقي من السكان الأرمن ، تحوّل من تبقى منهم إلى المدن الكبرى ، ولا سيما اسطنبول ، وممارسة نشاطات تجارية وحرفية في نطاق ضيق ، وقد خلقت الروابط بين الدياسبورا الأرمنية في العالم وأفراد الطائفة الأرمنية في تركيا، شكوكاً لدى السلطات التركية التي كانت تتخذ إجراءات من وقت لآخر لتضييق نشاط السكان الأرمن.

اليوم، من أصل مئات الآلاف من الأرمن كانوا يسكنون في تركيا عشية الحرب العالمية الأولى ، وبعد موجات الهجرة الكثيفة خلال الحرب وبعدها ، لم يبقَ في تركيا الآن سوى بضعة آلاف تتفاوت التقديرات حول عددهم من خمسين إلى ثمانين ألفاً ، تعيش أكثريتهم الساحقة في **اسطنبول** حيث يوجد المقر الرئيسي لبطريركيَّتهم في منطقة **كوم قابي** في مقر فرعي في منطقة **روملي حصار** ، وفروع أخرى في محافظات : **قيصري، ديار بكر والإسكندرون.**

6.4-الأكراد:

توجد أكبر الجماعات الكردية عدداً بتركيا ، وتجمع أغلب الدراسات على أن أوسع المناطق الكردية توجد كذلك في تركيا ، وتقدر بعض الدراسات مساحتها بحوالي **230** ألف كلم2 ، أي بنسبة **30 %** من مساحة تركيا كلها ، في حين تقدرها مصادر أخرى بحوالي **194** ألف كلم2 ، ويتواجد الأكراد في كامل المنطقة الشرقية لتركيا ، ثم المدن الجنوبية وأهمها : ديار بكر التي تعتبر من بين أقدم المدن الكردية ، وان ، هكاري ، بتليس ، ودرسيم[26].

وتعتبر **المسألة الكردية** من المسائل الأساسية التي رافقت الدولة التركية منذ فترة تأسيس الجمهورية التركية حتى يومنا هذا ، فقد بدأت ثورات الأكراد على توجهات الدولة القومية العلمانية بعد تأسيس الجمهورية بفترة وجيزة ، وقد قاموا بسبعة عشر ثورة بين عامي **1925-1983** ، وقد أخذت هذه الأزمة تنحو منحاً أمنياً خطيراً اعتباراً من عقد الثمانينات بعد ظهور حزب العمال الكردستاني[27].

وقد تفاقمت هذه المسألة شيئاً فشيئاً مع الهجرة القسرية ومع ارتفاع معدلات البطالة والتحول السريع إلى المدن وشعور الأكراد بانتقاص الدولة لحقوقهم الثقافية ، ويطالب الأكراد بمنحهم الحريات بما فيها استخدام اللغة وحرية الرأي ، كما يطالبون الدولة بمنحهم المواطنة الكاملة من حيث المساواة في الامتيازات التي تقدم للمواطنين الآخرين ، أما الجهات المتطرفة منهم فتطالب بإقامة دولة كردية على الأراضي التركية وتهديد نظام الدولة التركية.

7.4-العرب:

أما الأقلية العربية التي تشكل نحو **2%** من مجموع السكان فهي لا تمثل خطرا سياسيا بأمن تركيا ووحدتها وليس لها علاقة واضحة بموضوع العلمانيين والإسلاميين، كما يتمسك المتحدثون باللغات القوقازية بقوة الدولة التركية ويعدونها حصنا منيعا للإسلام ويجمع الأرمن بين كونهم أقلية دينية صغيرة وأقلية قومية مستقلة ويبلغ تعدادهم زهاء ربع مليون نسمة يقطنون المدن الكبرى وشرق الأناضول ويعملون مع اليهود في التجارة، فضلا عن عملهم في المجال الصناعي والحرفي، ويحجم الأرمن بوعي عن المشاركة في الحياة السياسية لكيلا يثيروا حفيظة السلطات التركية ضدهم نظرا للحساسية التاريخية المفرطة بين الأتراك والأرمن[28].

8.4-أقليات أخرى:

ولا تُعدم الفسيفساء التركية من وجود أقليات عرقية ودينية أخرى تتراوح أعدادها بين مئات وبضعة آلاف، ومن هؤلاء الآليان (خمسون ألفاً) وهم مسلمون منفيون ، والروس والألمان والأستونيُّون ومجموعات عرقية من آسيا الوسطى (**أوزبك** ، **قرغيز**، **قازاق**، **تاتار**، **اويغور**، **اذريون**، . . .) وغيرهم.

5-حكومة العدالة والتنمية ومستقبل الأقليات بتركيا:

منذ فوز حزب العدالة والتنمية بالانتخابات عام 2002 ، شهدت تركيا عملية تغيير دستوري وقانوني ، كما أنها شهدت تطوراً نسبياً فيما يتعلق بالحريات وتفهما أكبر فيما يخص المسالة الكردية والأرمينية والعلوية ، وقد تبنت حكومة العدالة والتنمية مقاربات جديدة للحد من أزمة الهوية التي يعيشها المجتمع ، وذلك بالعمل على الاعتراف بحقوق الأقليات وتلبية مطالبهم ، فقد شهدت فترة تسلم حزب العدالة والتنمية انفتاح ديمقراطية مهمة ، تمثلت بإزالة العوائق أمام حريات الأقليات بشكل نسبي ، وفتح المجالات أمام مقاربات أخرى في سبيل حل الأزمة الكردية والأزمة الأرمينية[29].

وكذلك في إطار سعي حكومة العدالة والتنمية إلى كسب التأييد الداخلي من طرف كافة طوائف المجتمع التركي ، فإنها سعت إلى تحقيق نوع من المساواة بين كامل فئات

المجتمع التركي ، والتنفيس عن الأقليات بفتح المجال أمامها لممارسة بعض النشاطات الثقافية الخاصة بها ، وكذا الحرية في ممارسة شعائرها الدينية.

كما أن حزب العدالة والتنمية اتخذ الخطوات الأولى لتطبيع وضع الأقليات في تركيا وذلك في إطار السعي التركي للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وتطبيق معايير كوبنهاجن ، وذلك من خلال السماح بتسليم بعض ممتلكاتها لأفراد من هذه الأقليات وهي خطوة مهمة بالتأكيد، وإيلاء اهتمام خاص بهذه الأقليات يتماشى مع الأجندة الأوروبية لتركيا بدلا من الشكوى من تحويلها لأدوات سياسية، على هذه الأقليات أن تأخذ على عاتقها المطالبة بحقوقها ، إن الطريق باتجاه أوروبا لا يزال طويلا جدا ومطالبات الأقليات في تركية هي كثيرة جدا ، شجعت السلطات السياسية بما في ذلك الرئيس **أردوغان** لصياغة وتشكيل وجه تركيا الحديثة من خلال تعزيز العمل والالتزام بتعميق الحقوق المدنية وجعل تركيا بمحاذاة المعايير الأوروبية والدولية ، لا سيما فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان .

إن المشروع الحالي للإصلاح الدستوري يمتد ليقترب من هذه المعايير والقواعد، مقترحا إعادة كتابتها انطلاقا من المبادئ الأساسية: المساواة في المواطنة، التعددية الثقافية، الحريات والحقوق الأساسية، ومن بينها بكل تأكيد حرية الدين والعقيدة والحق في التعلم ، هذه المحاور المختلفة تعزز ضرورة الاعتراف بالتنوع الثقافي "الطبيعي" بالمعنى الذي تحدث عنه الأكاديمي **"جان كريستوف روفين"** أي " السكان الأصليين". سيمكّن الإصلاح الدستوري من الإصرار على احترام الحقوق الممنوحة بموجب **معاهدة لوزان** لعام 1923، مثل حظر أية إجراءات وخطابات للكراهية، ثم توظيف كوادر من الأقليات في الوظائف العامة، تمويل أماكن العبادة ، وإعادة فتح المدرسة اللاهوتية الأرثوذكسية في **Halki** والتي تم إغلاقها في عام 1971.

الاعتراف بالشخصية القانونية للمؤسسات الدينية، وأخيرا التنفيذ الفعال للمساواة بين جميع المواطنين في هذا البلد. هذا المطلب الأخير هو مطلب[30] لجميع الأقليات.

ومن أمثلة استراتيجيات العدالة والتنمية اتجاه قضية الأقليات نجد سياساتها اتجاه القضية الكردية ،حيث يمثل الأكراد ونمو ظاهرة الإرهاب الدولي قوى تؤثر بشكل متزايد

سواء في أسلوب أو مضمون السياسة الداخلية ، وكذا السياسية الخارجية والأمنية التركية ، والواقع أن النقاش حول هذه القضايا التي يعاد فيها طرح كيفية تكييف النظام السياسي المحلي مع المتغيرات والقضايا الخارجية ، وذلك بما يحفظ لتركيا مكانتها ودورها الإقليمي، كما يحافظ على وحدة الكيان التركي الذي أصبح مهدد بالتشتت والتمزيق من جراء النزعة العرقية[31].

- تصفية حزب العمال الكردستاني وحرمانه من إيجاد ملاذ آمن له في شمال العراق، خاصة في ظل إتهام تركيا لحكومة إقليم كردستان بدعم حزب العمال الكردستاني.
- فتح باب الحوار مع الأكراد في العراق وذلك من خلال دعوة **جلال طالباني** لزيارة تركيا في فيفري **2008**، ولقاء **مراد أوزجلك** المبعوث التركي الخاص و**أحمد داوود أوغلو** المستشار الخاص لرئيس الوزراء التركي للشؤون الخارجية مع رئيس وزراء إقليم كردستان.
- **التهديد باستخدام القوة العسكرية واستخدامها فعليا:** حيث هددت تركيا الأكراد أكثر من مرة بأنها ستستخدم القوة ضدهم إذا حاولوا الانفصال أو الاستيلاء على مدينة كركوك، ولقد شنت القوات التركية هجمات ضد قواعد حزب العمال الكردستاني شمال العراق عدة مرات منها كما حدث في أكتوبر **2008**.
- **التهديد بفرض العقوبات الاقتصادية :** يعتمد إقليم كردستان على تركيا اقتصاديا من عدة نواحي توظفها تركيا كأداة ضغط على الإقليم، ويقدر عدد الشركات التركية العاملة في إقليم كردستان بحوالي **300** شركة، كما تبيع تركيا الوقود لإقليم كردستان، يضاف إلى ذلك تدير نفط شمال العراق عبر الأراضي التركية من خلال أنبوب النفط **كركوك – جيهان** التركي.
- انطلاقاً من هذا التاريخ الحافل بالإضرابات في العلاقات البينية للبلدين حول القضية الكردية، يجع العقيدة الأمنية التركية لا تتضمن أي فصل بين شمال العراق وجنوب شرق تركيا، لأن كل واحدة من هاتين المنطقتين تشكل الامتداد الجغرافي والثقافي

والإثني للمنطقة الأخرى، ففي نظر العديد من الأتراك يمس مستقبل العراق عموماً ومستقبل أكراد العراق خصوصاً جوهر المصالح الأمنية التركية[32].

أما اليوم فقد اتجهت حكومة العدالة والتنمية نحو إعطاء حقوق أوسع للأقليات العرقية ، ولاسيما الكردية بشكل يؤسس لنموذج الدولة القوية المتعددة الأعراق والأديان والإسلام المعتدل ، وفي هذا الإطار فإن لتركيا أهمية استراتيجية فيما يتعلق بمحاربة نموذج صراع الحضارات والأديان ، واستبدلته بنموذج تعايش الحضارات والأديان ، والجدير بالذكر أن القومية التركية قوية جداً لدى الشعب التركي المسلم وهي تعتمد على عنصر اللغة والأدب والشعر والموسيقى ، بما يؤمن لها عمقاً تاريخياً ويعطيها القدرة على التواصل مع باقي شعوب المنطقة. نظراً للخبرة التاريخية التي يحظى بها هذا الشعب قومياً وإسلامياً[33].

وقد اتخذت حكومة العدالة والتنمية لإنجاح هذا النموذج والقضاء على أزمة الهوية بتركيا حزمة من الإصلاحات القانونية وهي كالآتي:

- السماح بالتعليم بلغات ولهجات غير تركية في المدارس الخاصة.
- إلغاء العهد الذي يردده طلاب المدارس الابتدائية، والذي يتضمن إعلاءً للعنصر التركي دون غيره.
- إلغاء حظر الحجاب في مؤسسات القطاع العام، باستثناء القضاء- القضاة والمدعين- الجيش، الشرطة.
- تشديد عقوبة جريمة التميز والكراهية ورفعها من سنة سجن واحدة إلى ثلاث سنوات.
- رفع عقوبة من يتدخلون بحياة الآخرين فيما يتعلق بالمعتقدات والقناعات عن طريق الجبر أو التهديد ، من سنة واحدة إلى ثلاث سنوات.
-السماح باستخدام الأحرف المفتاحية(**W ، Q،X**) وهي من الأحرف الأساسية في اللغة، والتي كانت محظورة في اللغة الكردية[34].
-السماح باستعادة القرى أسماءها القديمة التي كانت تطلق عليها بغير اللغة التركية قبل انقلاب عام **1980**.
- إعادة أراضي دير" **مور غابريل** "السرياني إلى أوقاف الدير.
- تأسيس معهد اللغة والثقافة للغجر.

المراجع:

1. سعد الدين إبراهيم ، الملل والنحـــل والأعراق ، همـــوم الأقليات في الوطن العربي (القاهرة : مركز بن خلدون ، 1994) ، ص . 26.
2. Group of research: Definition of a minority "(In : http://see.oneworld.net/article/view/33708/1/12 december2002).
3. فورار العيدي جمال، مشكلة حماية الأقليات في ضوء القانون الدولي(رسالة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر ، 2001) ، ص21.
4. Joseph Yacoub، Les minorités dans le monde : fait et analyses،(Paris : Desclée de Brouwer،1998)، 1ére partie.
5. عبد الوهاب الكيلاني ، موسوعة السياسة ، ج . ط . 3 . (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، 1990) ، ص . 244.
6. أحمد وهبان ، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر ، دراسة في الأقليات والجماعات والحريات العرقية ، ط . 2 (الاسكندرية : دار الجامعة ، 1999) ، ص . 153.
7. أحمد وهبان ، مرجع سابق ، ص ص . 158 – 160.
8. أحمد وهبان ، مرجع سابق ، ص . 168.
9. هايل عبد المولى طشطوش ، الموسوعة الحديثة المصطلحات السياسية والاقتصادية (الأردن : دار حامد للنشر والتوزيع ، 2012) ، ص . 56.
10. أحمد وهبان ، مرجع سابق ، ص . 169.
11. الطاهر بن احمد ، "حماية الأقليات في ظل النزاعات المسلحة بين الفقه الجنائي الإسلامي و القانون الدولي الإنساني" ، (مذكرة ماجستير في الشريعة و القانون، قسم شريعة، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010) ، ص . 47 .
12. مرابط رابح،" الإطار المفاهيمي و النظري لدراسة المجموعة العرقية القومية و الأمة"، مجلة دفاتر السياسة و القانون، 02 جانفي 2010 ، ص . 47.
13. الطاهر بن احمد، المرجع السابق، ص . 47

14. سميرة بحر، المدخل لدراسة الأقليات،(القاهرة: مكتبة الأنجلو مصرية، 1982)،ص. 7 .
15. مجدي الداغر، الصحافة العربية وقضايا الأقليات و الجاليات الإسلامية في العالم ، (مصر: المكتبة العصرية للنشر و التوزيع ، 2009) ص . 21.
16. الطاهر بن احمد، المرجع السابق، ص.ص.47.45
17. لطفي خياري ، "الأقليات في النزاعات الإقليمية و الدولية " ، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، معهد العلوم السياسة و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، السنة الجامعية 2004) ، ص. 42 .
18. مجدي الداغر، المرجع السابق ، ص 21.
19. Henry Gordan ، Multicultural and multiethuique society ، Discussion 2000 UNESCO ? p . 122.
20. برهان غليون ، "الإثنية والقبلية ومستقبل الشعوب الدائبة" ، مجلة التسامح ، ع . 22 (أفريل 2003) ، ص . 01.
21. محمد نور الدين ، "الأقليات الدينية و العرقية في تركيا المجتمع و الكيان و التحديات" ، مجلة الدفاع الوطني ، العدد 24 (موقع الجيش اللبناني) ، (تم تصفح الموقع يوم : 2017/02/12)
http://machahid24.com/etudes/93726.html
22. حمد نور الدين ،"الأقليات الدينية و العرقية في تركيا المجتمع و الكيان و التحديات"، مرجع سابق.
23. محمد نور الدين ،"الأقليات الدينية و العرقية في تركيا المجتمع و الكيان و التحديات" مرجع سابق.
24. محمد نور الدين ، تركيا الجمهورية الحائرة (مقاربات في الدين والسياسة و العلاقات الخارجية) ،ط1 (بيروت : مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث التوثيق ، 1998) ، ص. 69.
25. محمد نور الدين ، تركيا الجمهورية الحائرة (مقاربات في الدين والسياسة و العلاقات الخارجية) ، مرجع سابق ، ص . 70.
26. Tessa Hofmann ، « Armeians In Turkey today : A Critical Assessment of the situation of the Armenin Minority in the Turkish Republic » ،The EU Office of Armenian Associations of Europe ، (2002) ، 1-46.

27. L'harmatton Sabri Cigerbi ، Les Kurdes et leurs histoire ، (Paris ، 1999) ، p . 180.

28. Koçer ، « Turkiye'nin Avrupa Birligi Politikasi : Ulusalarasi Iliskiler Açisindan bir Analiz »، p-p ، 38-56 .

29. عوني عبد الرحمان السبعاوي ، "الأقليات و الطوائف في تركيا" (تم تصفح الموقع يوم : 2016/12/31)

http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/54a01615-6ad5-4bdd-aa75-8e94fb8e48a6

30. حمد ثلجي ، وآخرون ، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج (قطر ك الدار العربية للعلوم ناشرون ، 2019) ، ص . 103.

31. نيكولا كازريان ، "الأقليات الدينية في تركيا المعاصرة " ، ترجمة : صلاح نيوف (المركز الكردي للدراسات) ، (تم تصفح الموقع يوم : 2017/01/27)

http://nlka.net/index.php

32. Setphen Larsabee، Ian O Lesser، Turkish foreign policy in the age of uncertainty، rand publications ،N-y USA 2003، P 1-2.

33. بيل بارك، سياسات تركيا تجاه شمال العراق : المشكلات و الآفاق المستقبلية (دبي : مركز الخليج للأبحاث ، 2005)، ص ص. 13-15.

34. علي حسين باكير ، وآخرون ، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج (قطر : الدار العربسية للعلوم تاشرون ، 2010) ، ص . 22.

35. علي حسين باكير ، حزمة الاصلاحات الديمقراطية في تركيا : التفاعلات الداخلية والتوقعات المستقبلية (قطر : مركز الجزيرة للدراسات ، 20 أكتوبر/تشرين الأول 2013) ، ص ص . 2 – 3 .